

كما تبسط سهام المسائل اذا انقسمت ما مورك في
 الوصايا وغيرها لان المقربة اما درهم او دينار او ثمانين
 معلوم ونحو ذلك لان الاقرار اضار عن حق سابق
 فلا مايدة في قولنا في هذا المثال لزيد ثمانون ذلك درهم
 او دينار مثلا ويعبر مائة ذلك درهم او دينار مثلا
 لان ذلك يطوبى في العبارة لغير قابلية
 ولا يجوز ان نقول لزيد ثمانون درهمين ولعمرو
 مائة درهم لان ذلك اكثر من حق كل منهما وانما
 يعاك لزيد ستة وعشرون درهما او دينار امثلا
 وتلك درهم او دينار مثلا وعمرو ثلاثة وثلاثون
 درهما او دينار او تلك درهم او دينار مثلا بخلاف
 مسائل القراض والوصايا السابقة وغيرها فان
 الغرض من نصيحتها ان تقسم التركة على سهام صريحة
 من غير كسر لان اكثر تركة غير المسئلة وكذا اسمي ذلك
 اي بسط المسئلة من جنس الكسر فيما تصحى لانه
 ازاك للكسر كما قدمت الاشارة الى ذلك اول
 باب تصحيح المسائل وكما انقسمت السهام في مسئلة
 حسابيه او فرضيه غير قسمة التركات بسطناها
 من جنس الكسر المفرد او المشترك بين الكسور المتعددة
 انتهى فلا تبسط في اقرار ولا مسئلة تتكون وج واهو عم
 وتترك عشرين دينارا فحصة الزوج عشرة دنانير
 وحصة الام ستة دنانير وثلاثا دينار وحصة العم
 ثلاثة دنانير وتلك دينار فلا تبسط العشر ون ولا
 المحصر منها اثلاثا ونحوها وصيت لزيد بعشرة دنانير
 ونصف ما وصى به لعمرو وعمرو عشرين دينارا ونصف
 ما وصيت به لزيد فلا يستحق زيد الا ستة وعشرين
 دينار وتلك دينار ولا تبسط المحصر المذكورة لها
 ما وصيت لزيد بنصيب ابني ونصف ما لعمرو ولم ينصيب
 كل منهما مما تقدم فافهم الفرق فادرس
 في ذكر المسائل الباقية من الاثني عشر وهي ثمانية
 اربعة منها في الاستئناس المحض واربع في العطف مع الاستئناس
 كما اشترت التي ذلك اول الفصل فاما مسائل الاستئناس
 المحض فانها كما يقدر لزيد عشرة الا نصف ما لعمرو وعمرو
 بعشرة الا نصف ما لزيد فنطبق العدد الامام ثلاثة
 ومعدل كل منها خمسة ونسطح المقامين اربعة وهاصل
 يخرج ستة وثلاثون واقسم العشر بن علي الامام
 كل منها ثلثا لان الثلث تحت النصف فاذا اسقطت تلك
 العشر منها بقي ستة وثلاثون وهذا كما تقدم لا يكون
 الا حيث اتفق القدران والكسور وبالجملة والمقابلة ان
 جعلت لزيد شيئا وجب لعمرو وعشر الا نصف شي وجب
 ان يكون نصف ذلك مستثنى من عشرة زيد فاذا
 بقي منها خمسة الاربع بقي خمسة وربع شي وذلك
 يعدل الشي فقابل وافهم يكون الشيء ستة وثلاثين
 ولا يخفى عملها كيفية المسائل الاثني بطريق الخطاين
 وثانيتها كما يقدر لزيد باثني عشر الا ذلك ما لعمرو وعمرو
 بثمانية الا خمس ما لزيد فبطبق العدد الامام اربعة

ما وصيت به لزيد فلا يستحق زيد الا ستة وعشرين
 دينار وتلك دينار ولا يستحق عمرو الا ثلاثة وثلاثين
 دينار وتلك دينار ولا تبسط المحصر المذكورة لها
 ما وصيت لزيد بنصيب ابني ونصف ما لعمرو ولم ينصيب
 كل منهما مما تقدم فافهم الفرق فادرس
 في ذكر المسائل الباقية من الاثني عشر وهي ثمانية
 اربعة منها في الاستئناس المحض واربع في العطف مع الاستئناس
 كما اشترت التي ذلك اول الفصل فاما مسائل الاستئناس
 المحض فانها كما يقدر لزيد عشرة الا نصف ما لعمرو وعمرو
 بعشرة الا نصف ما لزيد فنطبق العدد الامام ثلاثة
 ومعدل كل منها خمسة ونسطح المقامين اربعة وهاصل
 يخرج ستة وثلاثون واقسم العشر بن علي الامام
 كل منها ثلثا لان الثلث تحت النصف فاذا اسقطت تلك
 العشر منها بقي ستة وثلاثون وهذا كما تقدم لا يكون
 الا حيث اتفق القدران والكسور وبالجملة والمقابلة ان
 جعلت لزيد شيئا وجب لعمرو وعشر الا نصف شي وجب
 ان يكون نصف ذلك مستثنى من عشرة زيد فاذا
 بقي منها خمسة الاربع بقي خمسة وربع شي وذلك
 يعدل الشي فقابل وافهم يكون الشيء ستة وثلاثين
 ولا يخفى عملها كيفية المسائل الاثني بطريق الخطاين
 وثانيتها كما يقدر لزيد باثني عشر الا ذلك ما لعمرو وعمرو
 بثمانية الا خمس ما لزيد فبطبق العدد الامام اربعة